الفصل الثامن

إسرائيل وسياسة الإرهاب

أذهل الرئيس أحمدي نجاد شريحة واسعة من المجتمع الدولي، خلال إحدى زياراته الأولى إلى الخارج، في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر 2005، حين تحدث قائلاً:

«تصر بعض الدول الأوروبية على القول: إن هتلر قتل ملايين الأبرياء من اليهود في المحارق، وهي تصر على ذلك إلى حد إدانة من يثبت النقيض منه، ناهيك عن سجنه. لو سلمنا بصحة تلك المزاعم جدلاً، مع رفضنا لها، فسنطرح السؤال الآتي على الأوروبيين: هل يمثل قتل هتلر اليهود الأبرياء سبب دعمهم لمحتلي القدس؟. إن كان الأوروبيون صادقين فيما يدعونه، فيجدر بهم منح جزء من أراضيهم ـ في ألمانيا، أو النمسا، أو غيرهما من الدول ـ إلى الصهاينة؛ كي يتمكنوا من إقامة دولتهم في أوروبا. اعرضوا ذلك، وسندعمكم»[1].

تمت إدانة تصريحات نجاد سريعًا من قبل الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة. نجح رئيس إيران الرجعي في توحيد اللاعبين الدوليين الرئيسين ضد بلده المعزول. تندرج تصريحات أحمدي نجاد المعادية لإسرائيل في سياق الخطاب الثيوقراطي المعتاد، بالرغم من تنصل الدبلوماسيين الإيرانيين منها. ما انفكت المعاداة الشديدة لإسرائيل، والساميّة في أحيان كثيرة، تستحضر على منابر الجمهورية الإسلامية.

عملت إيران تدريجيًا خلال العقدين السابقين، كما رأينا آنفًا، على استبدال حسابات مصالحها القومية بطروحاتها الأيديولوجية، فيما يتعلق بسياستها الخارجية، دون أن يشمل ذلك مقاربتها تجاه إسرائيل، التي عكست، ولا تزال، تأثير تركتها الثورية الإسلامية. تمثل إسرائيل كيانًا لا شرعيًا، في نظر جيل كامل من رجال الدين الإيرانيين، اغتصب أرضا إسلامية مقدسة، خدمة لأيديولوجيته الخبيثة: الصهيونية. تهاجم إسرائيل كذلك بوصفها عميلاً للإمبريالية الأمريكية، يعربد في المنطقة لحساب القوة العظمى الراعية له. تخدم معارضة عملية السلام غايتين رئيستين، من وجهة نظر طهران. ترحب إيران، من الناحية الإستراتيجية، بكل ما من شأنه إعاقة امتداد نفوذ إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وإثارة الانقسام داخلها، بالنظر إلى خوف طهران من اندماج إسرائيل في المنطقة، والحد من تأثيرها. يمكن لإيران، على الصعيد السياسي، تعزيز مرجعيتها الإسلامية، وتأكيد إصرارها على مقارعة «العدوان الصهيوني»، عبر تقديم الدعم الفاعل لجماعات الرفض الفلسطينية وحزب الله. أبقت إيران على معارضتها الشديدة لإسرائيل، على النقيض من مناحٍ عدة فيما يتعلق بسياستها الخارجية، بالنظر إلى ما يعود به ذلك من نفع على مصالحها الإستراتيجية وضروراتها الأيديولوجية.

ما ولجت إيران عالم الإرهاب المقيت إلا جراء معارضتها لإسرائيل. تعبر طهران عن تلك المعارضة عبر دعم العديد من المنظمات الإرهابية المناوئة لإسرائيل. يتمثل ما يدعو للسخرية في تقليص إيران من نطاق إرهابها الرسمي تدريجيًا، خلال العقد المنصرم، عبر وقف دعمها للجماعات العنفية في الخليج العربي، ناهيك عن الاغتيالات بحق المعارضين

الإيرانيين في الخارج. تندرج إيران، مع ذلك، ضمن أبرز داعمي الإرهاب في العالم، بالنظر إلى ما تقدمه من دعم إلى حزب الله، وحركة الجهاد الإسلامي، وغيرهما من المنظمات.

تدور السجالات والنقاشات داخل الجمهورية الإسلامية، بالرغم مما سبق، حول طبيعة سياستها المعادية لإسرائيل، كما العديد من المسائل الأخرى. يصر المتشددون، المتمسكون بمبادئ الثورة، على المعارضة المطلقة لإسرائيل، بينما يسلط البراغماتيون الضوء باستمرار على ما ينتج عن ذلك من أثمان وأعباء. يكافح النظام الثيوقراطي مجددًا، في خضم الإرث الخميني، ساعيًا لإيجاد ما عزّ من توازنات بين توجهاته الإسلامية والتزاماته الوطنية.

الماضي الملكي

ما انفك ملالي الجمهورية الإسلامية، منذ قيامها، يهاجمون إسرائيل، ويشككون في شرعيتها، إن لم يكن حقها في الوجود أساسًا. قد يبدو ذلك غريبًا بالنظر إلى عدم نشوب حرب بين إيران وإسرائيل، أو وجود ما تتنازعان عليه من أراضٍ مشتركة. أقامت إيران وإسرائيل بالفعل، طيلة الحقبة الملكية، ما يعد بناء من العلاقات.

لم تَرَ إيران الفارسية، ذات الغالبية الشيعية، بكل ما يتسم به تاريخها من عداء للقوى العربية السنية في بروز الدولة اليهودية شرًا مطلقًا، مع كل ما نتج عن ذلك من حروب عربية – إسرائيلية. لم تنتظر أسرة بهلوي طويلاً، عقب قيام إسرائيل، لتقيم علاقات وثيقة، وإن لم تكن رسمية، مع تل أبيب. أتت تلك العلاقات في سياقها الطبيعي، من منظور الشاه

الحداثي، ذي التوجهات الأمريكية، استناداً إلى إمكانية بروز إسرائيل بوصفها قوة تقنية، ناهيك عما يمكن أن تقدمه من دعم سياسي للملكية الساعية إلى تحسين علاقاتها مع واشنطن. تنبه الشاه لمشاعر مواطنيه، مع ذلك، بصفته حاكماً لدولة مسلمة، وحرص على إخفاء علاقاته بإسرائيل. ما انفك الشاه يمارس الضغوط على تل أبيب، بالرغم من اتهامات رجال الدين اللاحقة بحقه، للوصول إلى تسوية مع الفلسطينيين، ناهيك عن تصويت إيران، في الكثير من الأحيان، لصالح الكتلة العربية في الأمم المتحدة، والعديد من المحافل الدولية الأخرى.

رحبت إسرائيل المحاصرة، بدورها، بالعلاقات مع إيران. طور رئيس الوزراء الإسرائيلي، دايفيد بن غوريون، في خمسينيات القرن المنصرم، مفهومه المتعلق «بالطوق الخارجي» الذي شكل نبراساً هادياً لأجيال السياسيين الإسرائيليين المتعاقبة، أملاً في التخلص من عزلتهم الإقليمية[2]. ينص ذلك المفهوم على أن أفضل السبل لمواجهة علاقات إسرائيل المتوترة مع «الطوق الداخلي» ـ الدول العربية المعادية المحيطة بها – يتمثل في إقامة علاقات أفضل مع الدول غير العربية (كإيران وتركيا) ضمن نطاق الشرق الأوسط الكبير. قد لا تقلل تلك السياسة، بالضرورة، من الضغوط الواقعة على إسرائيل، ولكنها ستخفف من عزلتها، وتمكنها، فيما يشكل سابقة، من إقامة علاقات ملائمة مع دول مسلمة. طورت إيران وإسرائيل علاقات وثيقة، ضمن ذلك السياق، ناهيك عن تعاونهما على الصعيدين الاقتصادي والأمني. لا يزال مفهوم بن غوريون يداعب مخيلة بعض القادة الإسرائيليين، بالرغم من كل التغيرات الحاصلة خلال خمسة العقود الماضية، علاوة على معاهدتي السلام الموقعتين مع مصر والأردن.

يتمثل أحد الأسباب الفعلية وراء استمرار المسؤولين الإسرائيليين في بيع الأسلحة لإيران، ما بعد الثورة، في أملهم الإبقاء على بعض الاتصالات مع المؤسسة العسكرية الإيرانية، على أقل تقدير[3].

أثارت علاقات الشاه بإسرائيل، بالرغم من لا مبالاة الإيرانيين بذلك إلى حد ما، معارضة شريحتين مهمتين: المؤسسة الدينية، والإنتلجنسيا العلمانية. راقب ملالي إيران عن كثب، من قبل إقامة إسرائيل، تغلغل الصهيونية في الأرض المقدسة. نظر رجال الدين بقلق إلى التطورات في فلسطين، استنادًا إلى ما تمثله القدس من مكانة دينية مميزة، ناهيك عما تتعرض له من اعتداءات من قبل «الكفرة». عمل آية الله الموقر، محمد خراساني، في أوائل الأربعينيات، على إقامة علاقات فاعلة مع القيادة الفلسطينية الصاعدة التي كانت تتزعم المقاومة ضد الحركة الصهيونية. انصرف آية الله عبد القاسم كاشاني الذي أدى دورًا حاسمًا، فيما بعد، في أزمة تأميم النفط في العام 1953، إلى تنظيم مسيرات معارضة للدولة اليهودية في أواخر الأربعينيات. اضطر الشاه، جراء ذلك، إلى تقليص علاقاته بإسرائيل في بداياتها. كانت إيران، بالفعل، من بين بضع الدول التي صوتت ضد قرار تقسيم فلسطين، الصادر عن الأمم المتحدة، في العام 1947.

ميز العداء لإسرائيل، بصورة مماثلة، أيديولوجية الخميني الإسلامية. استكان الخميني سياسيًا، إلى حد ما، تحت ضغط المؤسسة الدينية، حتى حلول نهاية الخمسينيات، حين وطد موقعه، أخيرًا، بوصفه أحد قادة المجتمع الديني. اتسمت مواقف الخميني، بعد بروزه سياسيًا، بالعداء الشديد لإسرائيل، الذي لم يكن يتمايز، في بعض الأحيان، عن معاداة

اليهود عمومًا. أصر الخميني، خلال أزمة عام 1963، التي جسدت أولى المحاولات من قبل المؤسسة الدينية والمعارضة العلمانية للتوحد ضد الملكية على عمالة الشاه للصهيونية، عازيًا سعي الملكية لتهميش المؤسسة الدينية إلى المؤامرات اليهودية. شدد الخميني على «اشمئزاز» الإيرانيين كافة من علاقات طهران بإسرائيل[4]. ما انفك الخميني، في خطبه العديدة، يحض نظراءه من رجال الدين على تحدي النظام، ناهيك عن تذكيره، في الكثير من الأوقات، بخطورة «إسرائيل وعملائها»[5].

لم يتوقف الخميني، خلال نفيه في العراق، عن إظهار ازدرائه لإسرائيل، والقوى الوهمية التي تساندها. أطلق الخميني العنان في كتابه «الحكومة الإسلامية»، الذي أرسى دعائم الحكم الثيوقراطي، لخطابه المعادي للسامية بصورة أو بأخرى، قائلًا: «ابتليت الحركة الإسلامية باليهود منذ نشأتها، وقد أطلقوا دعايتهم المضادة للإسلام لمحاربتها»[6]. صُور اليهود، بوصفهم كانزين للأموال، ومحرفين للقرآن، ومتعاملين مع الإمبريالية. تحدث الخميني، فيما يتعلق بهذا الصدد، قائلًا: «لا بد أن نحتج، ونعلم الناس بأن اليهود وأسيادهم الأجانب معارضون لأسس الإسلام»[7]. فشل الخميني في الكثير من الأحيان، كما أحمدي نجاد بعد أربعة عقود لاحقة، في التمييز بين اليهودية والصهيونية، ولم تختلف ما حملته اتهاماته لليهود من معاداة شديدة للسامية، عما تضمنته أدبيات العرب ولغتهم الرائجة.

أدرك الخميني بدهائه السياسي، بما يتجاوز نطاق اعتراضاته الإسلامية، ما يحمله جيل الشباب الإيراني، المتشبع بروح العالم الثالث، من تعاطف مع القضية الفلسطينية. مهد التحول التدريجي لموقف الإنتلجنسيا

الإيرانية الطريق لما أثبت قوته من تحالفات مع رجال الدين خلال الثورة. انبهر المفكرون الإيرانيون بإسرائيل، في بداية المطاف، بوصفها تمثل كفاح أقلية تغلبت على مصاعب جمة. بدت إسرائيل بلدًا متطورًا، يوفق ببساطة بين تقاليده الدينية ومعاييره الديموقراطية. كانت دولة الحداثة، تملك اقتصادًا صناعيًا حيويًا، في منطقة تعج بالأوتوقراطيات العربية. بدأ المفكرون الإيرانيون في التوجه إلى إسرائيل، ناهيك عن امتداح الروح الرائدة لأقلية تحدَّت نزعتي التخلف (والرجعية) السائدتين في المنطقة.

أسهم انتصار إسرائيل الساحق على الجيوش العربية المجتمعة، في حزيران/ يونيو من العام 1967، في تغيير الكثير من المواقف الشعبية، كما العديد من الأمور في الشرق الأوسط، ناهيك عما أوقعه احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، بصورة خاصة، من أثر في المعارضة العلمانية. تأثرت الطبقة المفكرة الإيرانية، بصورة مماثلة، بنضالات التحرر الوطنية التي عمت العالم الثالث، وباتت ترى في الاحتلال الإسرائيلي صورة أخرى من الاستعمار الأوروبي. تزعم المفكر الإيراني الشهير، جلال آل أحمد، جوقة المنددين بإسرائيل وداعميها، عبر التأكيد على أن الغرب أوجد إسرائيل «كي ينسى العرب مثيري المتاعب الحقيقيين، الرأسماليين الفرنسيين والأمريكيين، وسط انشغالهم بما تسببه إسرائيل من مشكلات»[8]. تمت إدانة إسرائيل، علاوة على ذلك، بوصفها «عنصرية»، ومصدرًا للاستغلال الرأسمالي، وقاعدة متقدمة للاستعمار في منطقة حساسة من العالم النامي.

مثلت إسرائيل، في ستينيات القرن المنصرم، بما تملكه من صلات حميمة بالشاه، هدفًا مثاليًا لاتهامات الشباب الإيراني الذي أخذ يستاء من الملكية الواقعة خارج نطاق المحاسبة. لم تكن تلك الاتهامات بلا أساس بالمطلق؛ لم تقم إسرائيل علاقات تعاون مع القوات المسلحة الإيرانية فحسب، بل أدت أجهزتها الاستخبارية دورًا فاعلاً في تدريب «السافاك»، شرطة الشاه السرية سيئة السمعة. لم تعد العلاقة بين إسرائيل والملكية القمعية بخافية على أحد، في الوقت الذي كانت إسرائيل تحصل من إيران على ما يقارب 75% من متطلباتها في مجال الطاقة.

أثبت العداء لإسرائيل فاعليته ـ بينما دعمت الثورة من نفسها ـ في توحيد أطياف المعارضة المختلفة. لم تتمايز نزعات الشاه الدكتاتورية عن سياسات الاحتلال التعسفية في نظر ثوريي إيران. بدأ العديد من رجالات المعارضة البارزين، بغض النظر عما يبدو عليه ذلك من تبسيط للأمور، في تصوير الشاه وإسرائيل بوصفهما شريكين في قمع شعبي إيران وفلسطين المضطهدين. لم تنفصل معاداة الملكية عن معارضة الاحتلال الإسرائيلي في برنامج عمل المعارضة الموحدة.

أسهم انتصار الخميني ونظرائه من رجال الدين، بلا ريب، في تغيير طبيعة العلاقات الإيرانية ـ الإسرائيلية. فاجأت حدة العداء الإيراني لإسرائيل العديد من المراقبين بالنظر إلى ما كانت طهران تواجهه من مشكلات متعددة. لم يقتصر ذلك العداء على الخطاب التحريضي، على النقيض من توقعات الكثيرين، استنادًا إلى ما اتسمت به الثورة من قوة، وما اعترى الخميني من شكوك عميقة في ارتباط الشاه بإسرائيل. انهارت العلاقة الإستراتيجية بين البلدين، ليرى حكام طهران الجدد في إسرائيل

أداة لقمع المسلمين. متّل العداء للدولة العبرية تأكيدًا للهوية الثورية والمثالية الإسلامية. لن يسهل على الثيوقراطية التراجع عما جعلت منه التزامًا أخلاقيًا في المقام الأول.

وصول الثورة إلى السلطة

يتسم نظام الحكم الإسلامي في إيران بالتناقض، ولا ينفك يحير أنصاره وخصومه على الدوام. تمحورت سياسة إيران الخارجية، بصورة تدريجية، حول مصالحها القومية، بما يفوق توجهاتها الأيديولوجية، بالرغم من عثراتها المتكررة ونزاعاتها المتواصلة مع المجتمع الدولي. تراجعت الجمهورية الإسلامية على الدوام كلما تعارضت مصالحها القومية مع دعاويها الثورية، ناهيك عن توخي الحذر، بل والحكمة في سلوكها. لا تندرج إسرائيل ضمن ذلك السياق، ببساطة، لانتفاء التعارض بين المصالح والأيديولوجيا. تتمثل الحقيقة في أن موقف الجمهورية الإسلامية الأيديولوجي المتشدد قد عاد عليها بمنافع إستراتيجية في الكثير من الأحيان. تمكن النظام الشيعي المعزول، باعتناقه القضية الفلسطينية، من إيصال تأثيره إلى قلب العالم العربي، وحشد التأييد الشعبي لدعاويه في المنطقة. لا يعني ذلك أن إيران لم تدفع ثمنًا لسلوكها، بالنظر إلى أن العقوبات الأمريكية والعزلة الدولية تعود في جزء منها إلى موقف طهران العقديّ من إسرائيل. يعد ذلك مبررًا في نظر حكام إيران، بكل الأحوال، استنادًا إلى ما عاد عليها من منافع أيديولوجية وإستراتيجية جراء موقفها اللامهادن[9].

يمكن أن تعزى عداوة إيران لإسرائيل، كما الكثير من الأمور في الجمهورية الإسلامية، إلى إملاءات الخميني[10]. تمثلت الخطيئة

الكبرى، في نظر الخميني، في قيام الدولة اليهودية على أراضي المسلمين الفلسطينيين، وتشريدهم. يتجاوز عداء إيران لإسرائيل معارضتها للولايات المتحدة بصورة أو بأخرى. قد تمثل الولايات المتحدة، في نهاية المطاف، قوة إمبريالية مهيمنة، ولكن رفض طهران يتمحور حول سلوكها، لا حقها في الوجود. يتم النظر إلى إسرائيل، بالمقابل، بوصفها كيانًا غير شرعي، بغض النظر عن سلوكها وسياساتها الفعلية. لا يمكن لأي من اتفاقات السلام أو التسويات التي يتم التفاوض حولها مع الفلسطينيين المحزونين، أن تغير من تلك الحقيقة في نظر طهران[11].

تم التعبير عن تلك الأيديولوجية، بعد وقت قصير، من قبل ثوريي إيران المتمكنين. تمثل أحد أوائل تصريحات الخميني في دعوة المسلمين إلى «تهيئة أنفسهم للمعركة مع إسرائيل»[12]. بلغ الأمر برفسنجاني حد إصدار كتاب بعنوان «إسرائيل والقدس العزيز»، زاعمًا أن مقاومة الدولة اليهودية تمثل واجبًا مقدسًا «لكل مسلم، ومن يؤمن بالله»[13]. لا يخرج الرئيس أحمدي نجاد حين يدعو إلى «إزالة إسرائيل من الخارطة»، كما فعل في أحد خطاباته في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2005، عن الموقف الأيديولوجي الراسخ، المتبنى من قبل العديد من رجالات الحكم في إيران. قد لا يكون ذلك الخطاب المتطرف مألوفًا للمجتمع الدولي ووسائل الإعلام، ولكنه ليس بالجديد على المطلعين على مداولات الجمهورية الإسلامية عن كثب.

اتخذت نظرة إيران إلى إسرائيل طابعًا دينيًا مميزًا، بما لا يختلف عن صدام خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية. جسد ذلك صراعًا حقيقيًا بين حضارة إسلامية عريقة، وعقيدة صهيونية كافرة. مثلت مقاومة الكيان

اليهودي الكافر التزامًا دينيًا في خضم الصراع القائم بين الخير والشر، الحق والباطل[14]. لم يكن تحرير القدس يعني الفلسطينيين وحدهم، بل الأمة الإسلامية جمعاء. سيؤدي ذلك النزاع إلى تدمير إسرائيل، وزيادة لحمة المسلمين وتضامنهم. لم يكن من الغريب أن يقود النظام الإسلامي الجديد في إيران هذه الحرب المقدسة.

تجاوز موقف إيران، بشكل جوهري، حسابات كل من الدول العربية والمنظمات الفلسطينية الرئيسة. أقر العرب ضمنيًا، خلال ثلاثة العقود الماضية، بوجود إسرائيل، ملتمسين، عبر كفاحهم، الوصول إلى تنازلات معينة بغية، إقامة دولة فلسطينية. تم اللجوء إلى الإرهاب، في بعض الأحيان، والدبلوماسية، في أحيان أخرى، لتحقيق تلك الغاية، دون الخروج عن الحقيقة المتمثلة في وجود إسرائيل. لم تستند سياسة إيران إلى تعديل حدود إسرائيل، بل طرد اليهود من الشرق الأوسط. لم يكن من الجائز تقسيم الأرض الإسلامية المقدسة بما يتوافق مع مطامح الصهاينة، بل استعادتها بالكامل إلى أحضان المسلمين.

سعى الخميني بذكاء، ما إن تولى السلطة، إلى التمييز بين اليهود الإيرانيين وإسرائيل، بالنظر إلى ما يتسم به موقف بلاده من طبيعة تحريضية. تناقضت طموحات الخميني الإسلامية، ومساعيه لتصدير الثورة، مع وجود دولة يهودية مزدهرة في الشرق الأوسط. بدأ الرجل، مع ذلك، في ضبط هجومه العشوائي على اليهود داخل إيران، ناهيك عن طمأنتهم، قائلاً: «سيعامل الإسلام اليهود كما غيرهم من فئات الأمة. لا يجب أن تمارس الضغوط عليهم»[15]. يظل المجتمع اليهودي في إيران الأكبر حجمًا في الشرق الأوسط، بعد إسرائيل، بالرغم من مغادرة العديد

مـن اليهـود البلاد، منذ الإطاحة بالشـاه، جراء مخاوفهم المشـروعة من الاضطهاد والتمييز.

بـذل النظام الثيوقراطي جهـودًا حثيثة، كما بدت الحـال عليه، بينما عمـل على تكريس سـلطته، للتمييز بين معارضـته للصـهيونية، ومعاداته للمجتمـع اليهودي الأكـبر. أقر الملالي، في الكثير مـن الأحيان، بما مر به اليهود من معاناة في أوروبا، عازين إياها إلى «لا إنسانية العالم المسيحي». تناقضـت معاملة اليهود في أوروبا مع ما تتسم به الحضارة الإسلامية من تسامح حيث ازدهرت المجتمعات اليهودية في بلاد الإسلام طيلة قرون من الزمن. تمت إدانة إنشاء إسرائيل بوصفها محاولة أوروبية لإراحة الضمير على حساب الفلسطينيين. أصر وزير الخارجية السابق، علي أكبر ولاياتي، في الكتاب الجدلي، المليء بالمغالطات، الذي أصدره عن إسرائيل في العام 1997 على أن الغرب سـعى لحل «مشـكلته المتعلقة باليهود» عبر فرضـهم على العرب[16]. شـدد المسـؤول الإيراني السـابق، سـيروس ناصري، بما يتوافق مع ذلك، على أن الفلسـطينيين دفعوا «ثمـن الجرائم الأوروبية في أوسشـفيتز وتربلينـكا»[17]. لا تعد تصـريحات نجاد، مجـددًا، حول نقل إسـرائيل إلى أوروبـا حديثة بالضـرورة، وهـي تمثل جـزءًا من الخطاب الأشمل للجمهورية الإسلامية.

انصـرفت إيران، كما العديد من أنظمة الشرق الأوسط، إلى التشكيك في «الهولوكوسـت». تمـت طباعـة «بروتوكـولات حكماء صـهيون»، سـيئة الصـيت، بصـورة دورية من قبـل الدولـة، ناهيك عن منح من اشـتهروا بإنـكار الهولوكوسـت منابـر في إيران؛ للتعبـير عن آرائهم البغيضـة. بلغ الأمر بالمرشد الأعلى خامنئي حد الزعم «بوجود وثائق تظهر تعاونًا وثيقًا

بين الصهاينة وألمانيا النازية، ناهيك عن فبركة الأرقام المتعلقة بضحايا المحرقة لاستدرار تعاطف الرأي العام العالمي، والتمهيد لاحتلال فلسطين، وتبرير فظاعات الصهاينة»[18]. ينظر خامنئي إلى الهولوكوست، بصورة جوهرية، بوصفها رواية مفبركة لتبرير إقامة وطن لليهود. يتناقض وصف نجاد للمحرقة «بالخرافة»، ضمن هذا السياق، مع خطاب الجمهورية الإسلامية السابق، الذي أقر، على أقل تقدير، بوقوع جريمة إبادة جماعية وحشية في أوروبا، وإن تم تضخيم أرقام الضحايا؛ خدمة لغايات الصهيونية الإستراتيجية.

اتسمت مقاربة طهران بالتحريض واللامبالاة، على حد سواء، تجاه الأيديولوجية الصهيونية. لم تكن إدانة ملالي إيران للصهيونية بخافية، بينما أظهروا قدرًا من الاعتدال في تعاطيهم مع المجتمع اليهودي المحلي. لم تمثل الصهيونية، في نظرهم، سوى أيديولوجية عنصرية، إقصائية، يتعين على جميع المهتمين بحقوق الإنسان محاربتها. تصر الدعاية الإيرانية على أن الصهيونية فرضت على المنطقة بقوة السلاح، ناهيك عما تسببت فيه من إراقة للدماء، عبر المخططات الخبيثة لساسة ارتؤوا في إخضاع شعوب المنطقة وسيلة لحكمها. تعرض تاريخ الحركة الصهيونية، ناهيك عن دعاويها ومطامحها، للكثير من السخرية، بينما غيب التقييم العقلاني لمصلحة الخطب النارية، وأيام القدس، والمؤتمرات الداعية إلى إزالة إسرائيل.

لا يمكن، بكل الأحوال، عزو ما تكنّه إيران من عداء متواصل لإسرائيل إلى دعاويها الإسلامية بالمطلق، استنادًا إلى ما تسهم به المكاسب الإستراتيجية التي تستمدها الثيوقراطية من سياساتها، في تعزيز موقفها

المعادي للصهيونية. سنحت الفرصة لإيران -كما بدت الحال عليه، بينما أخذت الأنظمة العربية تقر بشرعية إسرائيل بصورة تدريجية، ناهيك عن تمحور الصراع حول حدود الدولة اليهودية، لا وجودها الفعلي- لملء الفراغ الناجم عن ذلك، وانتهاج مقاربة تحريضية، تتمتع بدعم الشارع العربي، ضد إسرائيل. عززت إيران من مصداقيتها الإسلامية، عبر التأكيد على عدائها الشديد لإسرائيل، ناهيك عن استمالة من لم تكن تتوقع من الشرائح. اتسم موقف إيران بالثبات، والتحدي، والقوة، بينما انخرط عدد من القادة العرب البارزين في توقيع المعاهدات مع إسرائيل. لم تدخل إيران، كما هو معلوم، في أي مواجهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل، علاوة على تأكيدها الدائم، بالنظر إلى الضرورات الجغرافية، على الدور الرئيس لدول الطوق، والفلسطينيين أنفسهم، في محاربة إسرائيل. اتسمت معارضة إيران لإسرائيل بقدر من النفعية، ناهيك عن الحرص على عدم الانخراط بصورة مباشرة في الصراع. تتمثل الحقيقة في عدم تعرض القوات أو المدن الإيرانية لما أصاب الجيش المصري أو المدن الأردنية من دمار على يد إسرائيل وقواتها الجوية خلال الحروب العربية ـ الإسرائيلية المتعاقبة. استغلت الثيوقراطية كفاح الفلسطينيين، بصورة رئيسة، لتكريس نفوذها، واكتساب التأييد الشعبي، وتأكيد دعاويها بوصفها قوة إقليمية.

يمكن المجادلة على ازدياد عزلة إيران من دون الصراع العربي - الإسرائيلي. تمكنت الجمهورية الإسلامية من تجاوز عزلتها، بفضل تأييدها الشديد للقضية الفلسطينية، ناهيك عن إقحام نفسها في أهم ما تتضمنه السياسة العربية من مناقشات. لم يكن من الوارد، على سبيل المثال، أن ترتبط إيران بعلاقتها الحميمة مع النظام السوري العلماني

في غياب ما يجمع بينهما من عداء لإسرائيل. سنحت الفرصة لإيران، علاوة على ذلك، للتداخل في سياسة المشرق العربي جراء التوتر العربي-الإسرائيلي الذي انعكس في الكثير من الأحيان على الساحة اللبنانية. كان الاجتياح الإسرائيلي للبنان وحده، في العام 1982، ما مكن إيران من تحريك شيعة جنوب لبنان المستضعفين لفترة طويلة، قبل أن تؤسس وتدعم منظمة حزب الله المقتدرة. لا يعزى الفضل، بشكل جوهري، إلى الخطب الثورية والدعوات الإسلاموية في تكريس نفوذ إيران الانتهازية، فيما يتجاوز نطاق حدودها، بأقل الأثمان كلفة، بل الحقيقة المتمثلة في الصراع القائم بين إسرائيل وجيرانها من العرب.

كيف للمرء أن يفسر ما عقد من صفقات أسلحة سرية بين إسرائيل وإيران، استهلالاً، في العام 1981، وصولاً إلى فضيحة إيران - كونترا سيئة السمعة فيما بعد؟. غيرت الحرب مع العراق، كما رأينا في الفصل السابع، من مجمل حسابات إيران السياسية والإستراتيجية. التمست إيران المعزولة السلاح من أي جهة كانت، بالنظر إلى قوة الجيش العراقي، وما يحصل عليه من دعم من الغرب والاتحاد السوفييتي معًا. تعارضت الضرورات الأيديولوجية، المتعلقة بمقاومة إسرائيل، مع المتطلبات الواقعية للحرب في حينه، مما أجبر طهران على تغيير أولوياتها. اضطرت إيران، بالنظر إلى الخطر العراقي الداهم، إلى عقد صفقات مع الدولة الإسرائيلية «الآثمة»، بما يتعارض بصورة جوهرية مع عقيدة طهران الثورية.

شعرت تل أبيب بعظيم القلق، في تلك الأثناء، جراء الاجتياح العراقي في العام 1980. ما انفكت إسرائيل ترى في نظام صدام تحديها الأبرز،

بكل ما ينتهجه من سياسات عروبية، ويملكه من طموحات نووية، بالرغم من حدة الخطاب الصادر عن طهران بحقها. بلغ الأمر بوزير الخارجية موشي دايان حد التأكيد على أن عدم وصول الأسلحة الأمريكية الصنع إلى إيران سريعًا سيؤدي إلى انهيارها، تاركة إسرائيل في مواجهة صدام المنتشي بالنصر[19]. آذن ذلك بالبدء في إحدى أكثر الصفقات قذارة ولا أخلاقية في تاريخ الشرق الأوسط السياسي: اجتماعات سرية في أوروبا، ووفود إسرائيلية إلى طهران، وشحنات أسلحة ضخمة، في نهاية المطاف. يتمثل الجانب المدهش، فيما يتعلق بصفقات الأسلحة، في استمراريتها ما بعد اجتياح إسرائيل للبنان، بينما عملت إيران بفاعلية على تحريك المجتمع الشيعي ضد تل أبيب. تتجسد المفارقة في تزويد إسرائيل إيران بالسلاح، بينما انخرط البلدان في حرب بالوكالة في جنوب لبنان.

عكست صفقات الأسلحة، في نظر بعض المراقبين، ميل العدوين إلى تجاوز خصومتهما، وتغييب الأيديولوجيا لمصلحة الاعتبارات العملية، كموجه لعلاقتهما. يمثل ذلك سوء فهم جوهري لتلك الصفقات، استنادًا إلى ما تمحورت حوله من اضطرار وانتهازية. لم تخفف الجمهورية الإسلامية من عدائها الأيديولوجي بأي من الأحوال، بينما واصل الخميني مهاجمة إسرائيل، وتقديم الدعم المادي للعديد من المنظمات الإرهابية المناهضة لها. تم التعبير عن موقف إسرائيل، بأفضل صوره، من قبل أحد مسؤوليها، الذي أقر في حينه قائلًا: «يتمثل أحد الأسباب الرئيسة للتعاون بين البلدين في إمكانية امتلاك العراق السلاح الذري، ودعمه اللامحدود لمنظمة التحرير الفلسطينية. تمثل بغداد عدونا الأول»[20]. صحيح أن أنصار مفهوم بن غوريون، المتعلق «بالطوق الخارجي»، قد عملوا، في

السنوات اللاحقة، على تصوير تلك الاتفاقات بصورة حالمة، بوصفها تبشر بإمكانية إقامة علاقات مختلفة مع إيران، إلا أن تلك الطروحات تفتقر إلى المصداقية، وتهدف إلى خدمة غايات ذاتية. لا يمثل التعويل على تلك الصفقات السرية المتفرقة، واعتبارها بمنزلة مؤشرات على تحول محتمل في موقف إيران الأيديولوجي العدائي تجاه إسرائيل سوى تقييم خاطئ للأحداث. تتجسد الحقيقة في تلاقي العدوين مرحليًا، جراء عدائهما المشترك للعراق، للتعامل مع ما يمثله من تهديد مباشر، دون التخلي عن تصميمهما على مواجهة بعضهما لاحقًا.

لا تشترك إيران بحدودها مع إسرائيل، بغض النظر عن مدى عدائها لها، ناهيك عن عدم استشارة طهران من قبل الدول العربية حول إستراتيجيتها في التعامل مع تل أبيب. يتمثل السبيل الوحيد أمام إيران في الإرهاب للتعبير عن عدائها لإسرائيل. كان تشدد إيران تجاه إسرائيل، بما يفوق أيًا من الأسباب الأخرى، ما جعل منها دولة منبوذة، تعتمد على منظمات إرهابية تشاركها الطرح ذاته.

أدوات الإرهاب

أقامت إيران، خلال ثلاثة العقود الماضية، صلات حميمة مع منظمات فلسطينية متشددة بارزة، كحماس والجهاد الإسلامي، علاوة على حزب الله اللبناني الذي أوجدته بصورة رئيسة. تملك حماس، مع ذلك، مصادرها الخاصة للاستمرارية، ناهيك عن تلقيها الكثير من المعونات من (دول الخليج)، والمجتمع الفلسطيني بحد ذاته. لا تدين حماس لإيران، أو تتقيد بإملاءات النظام الثيوقراطي بالضرورة. لطالما اقتربت

إيران بصورة أكبر من الجهاد الإسلامي، المنظمة الأصغر، وإن كانت أشد خطورة. يتمثل ارتباط إيران الأهم في علاقتها بحزب الله، القوة الشيعية في لبنان، المتناغمة بصورة أكبر مع طروحات الملالي الإيرانيين. يتعين على الجمهورية الإسلامية أن تدرك، حين تضع إستراتيجيتها، أن النجاح المحتمل لعملية السلام، وتغير حيثيات السياسة اللبنانية، يمكن أن يقلصا من نفوذها على وكلائها الجامحين. تدلل الدراسة الأكثر تأنيًا، للجهاد الإسلامي وحزب الله، على عدم جدوى الاعتماد على المنظمات الإرهابية، وسيلة لاستعراض القوة، في الأوقات كافة.

خرجت منظمة الجهاد الإسلامي إلى الوجود، في ثمانينيات القرن المنصرم، من رحم حركة الإخوان المسلمين، ومنظمة التحرير الفلسطينية. التحق العديد من قادة الجهاد الإسلامي وأعضائها بصفوف الحركة، بينما كانوا في السجون الإسرائيلية، ناهيك عن اكتسابهم روح التشدد إبان مقاومة الاحتلال. تبنت الجهاد الإسلامي العنف، منذ البداية، وسيلة وحيدة أنسب لإحداث التغيير، علاوة على رفضها الصريح للتفاوض والتسويات. تتبنى الحركة رؤية أصولية متشددة، ترى في الصراع مع إسرائيل معركة بين الخير والشر، الإيمان والكفر. يلتزم أعضاء الجهاد الإسلامي بفكرها الديني الشمولي، ونظامها الصارم، وما تؤكد عليه من سرية. لا تدير الجهاد، على النقيض من حماس، شبكة من المؤسسات الاجتماعية المتكاملة، بل ترى في نفسها قوة طليعية صغيرة، توظف الإرهاب لزعزعة استقرار إسرائيل قبل إزالتها بالكامل[21].

مثلت ثورة إيران الإسلامية نموذجًا لإلهام ناشطي الجهاد الإسلامي، معبرة عن قوة الدين، وقدرة المؤمنين على مغالبة ما يفوقهم من قوى.

لم تخرج تعاليم الخميني، ومعارضته الشديدة لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل عن ذلك الإطار. برزت إيران، بعد وقت قصير، داعمًا رئيسًا للجهاد الإسلامي، من بين المنظمات الفلسطينية. ألقى مفهوما الجهاد والشهادة بظلالهما على الانقسام الطائفي بين الطرفين، موحدين بين الدولة الشيعية والحركة السنية. مكنت الجهاد الإسلامي إيران من التدخل في السياسة الفلسطينية، وعزو الفضل إلى نفسها فيما يتعلق بدعم مقاومة الفلسطينيين التي أرغمت إسرائيل على التفاوض في نهاية المطاف. عبر محمد باقر ذو القدر، معاون وزير الداخلية، والنائب السابق لقائد الحرس الثوري، عن ذلك قائلاً: «ولدت الانتفاضة الفلسطينية من رحم الثورة الإسلامية، وقد جاءت نتيجة لصمود الشعب الإيراني في وجه القوى العظمى»[22].

أسهم الصراع المتواصل، في يومنا هذا، بين الحكومة الإسرائيلية المتشددة، والقيادة الفلسطينية المتمردة في زيادة حظوظ المجموعات الراديكالية الضاغطة في اتجاه العنف والإرهاب. يسلط النصر الانتخابي المدوي لحماس، في الانتخابات البرلمانية في شهر كانون الثاني/ يناير من العام 2006، الضوء على الثمن المترتب على توقف عملية السلام. استغلت الجهاد الإسلامي وإيران معاناة الفلسطينيين بقوة، في خضم تلك الأحداث، للدفع بمطالبهما قدمًا. سيؤدي انطلاق عملية السلام مجددًا بكل ما تكفله من أمن للإسرائيليين، وتحققه من أحلام الفلسطينيين بدولتهم الموعودة -بلا ريب- إلى الحد من قوة الجهاد الإسلامي، وتقليص النفوذ الإيراني. ربما أخطأت الجمهورية الإسلامية، في نهاية المطاف، في حساباتها، جراء فشلها في وضع برنامج عمل بناء،

وتمحور سياستها جوهريًا حول الحظوظ المتغيرة لمنظمات إرهابية صغيرة.

مثّل لبنان على الدوام، بموقعه المحاذي لشمال إسرائيل، بيئة للصراع بين القوى الطائفية، ليتجسد في حرب أهلية طاحنة في سبعينيات القرن المنصرم وثمانينياته. انخرطت إيران بقوة أكبر في الشؤون اللبنانية بعيد الاجتياح الإسرائيلي الهادف إلى طرد الفلسطينيين، في العام 1982، جراء استخدامهم لبنان قاعدة لشن هجماتهم الإرهابية. بدأت إيران، بالاشتراك مع حليفها السوري، في حشيد المجتمع الشيعي، مانحة المساعدات المالية والعسكرية لحلفائها المتشددين. يشكل الشيعة أكبر الطوائف في لبنان، مع حرمانهم تقليديًا من مناصب السلطة السياسية والاقتصادية. عمل الحرس الثوري والدبلوماسيون الإيرانيون بقوة على ترتيب شؤون المنظمات الشيعية الصاعدة، ناهيك عن تأسيس حزب الله بصورة رئيسة. تمكن الحزب من بسط نفوذه تدريجيًا ـ عبر ما يقدمه من خدمات اجتماعية، ويملكه من قدرة مؤثرة على جمع التبرعات، علاوة على جهازه شبه العسكري المتطور باطراد ـ مختزلاً العديد من المنظمات الشيعية الأخرى، مضطلعًا بدور قيادي في السياسة اللبنانية[23].

ترسخت صورة حزب الله في المخيلة الأمريكية، للمرة الأولى، حين هاجم مفجروه الانتحاريون مقر المارينز في بيروت، في العام 1983، مما أسفر عن مقتل 241 جنديًا أمريكيًا. عمل حزب الله، بأمر من إيران، على تنفيذ سلسلة من عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن، لتتم مقايضة بعضهم، في نهاية المطاف، بأسلحة أمريكية إبان فضيحة إيران ـ كونترا. تورط ناشطو الحزب، علاوة على ذلك، في اغتيال معارضين إيرانيين في

أوروبا، في تسعينيات القرن المنصرم، ناهيك عن مهاجمة مركز يهودي في الأرجنتين. تحول حزب الله، بعد فترة قصيرة، إلى منظمة إرهابية ذات امتداد دولي مؤثر، بالنظر إلى سجله «الحافل» بالتفجيرات الانتحارية، والاغتيالات، وعمليات الاختطاف. احتل الحزب موقعًا بارزًا في عالم الأصولية، قبل ظهور القاعدة استنادًا إلى ما قدمه من تكتيكات جديدة للمقاومة الإسلامية، كالتفجيرات الانتحارية، ناهيك عن توظيف الدين ببراعة لتبرير استخدامه العشوائي للعنف.

مثلت إسرائيل هدف حزب الله المفضل، بالرغم من تعدد هجماته حول العالم. خاضت قوات الحزب حرب عصابات طويلة ومكلفة ضد إسرائيل، مما أسهم، في نهاية المطاف، في قرارها بالانسحاب من جنوب لبنان في العام 2000. لم تقلل مغادرة إسرائيل من عداء حزب الله تجاهها، بالنظر إلى انصرافه إلى تدريب ناشطي حماس، وقصف المستوطنات الإسرائيلية عبر الحدود بصورة دورية. أقدم حزب الله، في صيف العام 2006، على خطوته التصعيدية المتمثلة في اختطاف جنود إسرائيليين وقتلهم، مما استدعى ردًا إسرائيليًا هائلاً. أضحى أسلوب حزب الله في مواجهة القوى العسكرية الأكبر، عبر التفجيرات الانتحارية وحرب العصابات، مثالاً يحتذى من قبل متشددي المنطقة بوصفه أنموذجًا أمثل لشن الحروب. تدلل حالة العراق على استعداد المتمردين السنة للالتماس من نهج نظرائهم الشيعة، بينما تتعرض القوات الأمريكية للأساليب المميتة ذاتها التي دفعت إسرائيل لمغادرة حزامها الأمني في لبنان.

تتبع دوافع إيران لدعم حزب الله من مجموعة متداخلة من الحسابات الأيديولوجية والإستراتيجية. سعت «الثورة بلا حدود»، كما

رأينا سابقًا، لإعادة صياغة معايير المنطقة، ونشر رسالتها في أنحاء الشرق الأوسط كافة. اقتصر تأثير إيران، من الناحية العملية، على طائفة الشيعة في دول كالسعودية، والبحرين، ولبنان. أسهمت الحقيقة المتمثلة في انصراف معظم تلك الطوائف، في نهاية المطاف، إلى مقايضة التوافق مع الحكام بالدعم الإيراني في حصر التأثير الإيراني في لبنان المنقسم دومًا. يمثل حزب الله، في الواقع، النجاح الوحيد الملموس لمحاولة إيران تصدير الثورة، مع فشلها في ذلك المسعى إلى حد كبير. مكن حزب الله إيران، من الناحية الإستراتيجية، من بسط نفوذها في العالم العربي بأبخس الأثمان. تدلل أحداث العام 2006، بكل الأحوال، على أن الاتكال على المنظمات الإرهابية، التي يمكن أن تشعل حروبًا إقليمية بسلوكها المتهور، يمكن أن يعرض الجمهورية الإسلامية لما لا تتوقعه من متاعب.

أثقل كاهل حزب الله على الدوام بعبء هويته المزدوجة: حزب سياسي يسعى للاندماج في مجتمع لبنان متعدد الطوائف، وقوة طليعية إسلامية تلتزم بقتال إسرائيل. تمكن الحزب ردحًا طويلاً من الزمن من تجاوز تلك الازدواجية، كما بدت الحال عليه، بينما عزز انتصاره في الجنوب من مكانته بصورة ملحوظة، ناهيك عن تمكينه من الاضطلاع بدور قيادي في السياسة اللبنانية[24]. يمكن لإيران أن تعزو بالفضل لنفسها فيما يتعلق بحزب الله، بوصفه يمثل نموذجًا إسلاميًا وقوة سياسية في المشرق العربي. تمكنت إيران، بفضل بروز مكانة تابعها، من الإدلاء بدلوها فيما يتجاوز نطاق قدراتها العسكرية الفعلية من مداولات.

يمكن لمن يتمتع بالدهاء السياسي أن يرتكب أخطاء جسيمة فيما يتعلق بأحكامه. قرر حزب الله الانضمام إلى النزاع، في صيف العام 2006، بينما كانت النيران الفلسطينية مشتعلة. أخطأ الحزب الشيعي، فيما يتعلق بهذا الصدد، في تقدير كل من ردة الفعل الإسرائيلية والمزاج الشعبي اللبناني. أخفق الحزب، بينما استعاد لبنان استقلاله أخيرًا (مع مغادرة القوات السورية)، وبدأ التركيز على تطوير اقتصاده، أخفق في إدراك أن ارتباطه بحيثيات السياسة اللبنانية لا يستند إلى التزامه بالكفاح المسلح ضد إسرائيل. أساء حزب الله إلى رمزيته العسكرية، بينما وقع لبنان مجددًا ضحية للعنف والفوضى، ناهيك عن تعرض أحكامه للمساءلة من قبل ناخبيه المتحمسين ذاتهم. لا شك في أن أسياد الحزب في طهران قد شعروا بالندامة، على حد سواء، وهم المطلعون بلا ريب على مخططاته. أضحى أبرز وكلائهم مكانة فيما لا يحسد عليه من عزلة، ناهيك عن فقدان مصداقيته لدى الطوائف المنافسة في لبنان، علاوة على العديد من القادة العرب. قد يصعب على حزب الله البقاء أداة فاعلة للسياسة الإيرانية وسط ذلك الجو المشحون.

لربما تمثل الجمهورية الإسلامية داعمًا رئيسًا للإرهاب، ولكنها تتسم بالحذر على حد سواء. تجنبت إيران الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع الآلة الحربية الإسرائيلية، بالرغم من تصويرها الدائم لإسرائيل بوصفها تهديدًا لوحدة الصف الإسلامي. تجد إيران نفسها على الدوام فيما يتسم من المواقف بالغرابة، بينما تبدو عالقة بين خطابها التحريضي، ولا قابليتها لتوريط قواتها في نزاع فعلي مع إسرائيل. سعت الأنظمة الإيرانية المتعاقبة إلى تجاوز تلك المفارقة عبر دعم المنظمات الإرهابية التي تشاركها العزم

على عرقلة الجهود الدبلوماسية المبذولة لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي. يتضح للعديد من المراقبين في المنطقة أن معارضة إيران الشديدة لإسرائيل تستند إلى قدر من النفعية، بالنظر إلى إصرارها على معاداة إسرائيل، دون الدخول في مواجهة مباشرة معها.

تجلت التناقضات في موقف إيران بصورة أكبر، في تسعينيات القرن المنصرم، مع اضطرار النظام الثيوقراطي ـ جراء عملية السلام التي أطلقتها إدارة كلينتون، مع ما بدا عليها من نجاح ـ إلى الموازنة العسيرة بين الإبقاء على معارضته المطلقة لإسرائيل، ومد الجسور مع القوى الإقليمية البارزة التي تبنت الخيار السلمي. أرغمت عملية أوسلو طهران على تعديل موقفها المعادي لإسرائيل بشكل ملحوظ. يعود الفضل في ذلك، كما العديد من التطورات الإيجابية التي حدثت في إيران، في أواخر التسعينيات، إلى الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي.

من خاتمي إلى أحمدي نجاد

أسهمت رئاسة خاتمي في إحداث تغييرات مهمة في توجهات إيران الدولية. أدرك الرئيس الجديد وحلفاؤه الإصلاحيون ما تسببت فيه دبلوماسية إيران الهدامة وخطابها التحريضي من عزلة شديدة أضرّت بمكانتها على الساحة الدولية، ناهيك عن متطلباتها الاقتصادية. تعين على إيران بغية استعادة موقعها في المجتمع الدولي، وإعادة إحياء اقتصادها، أن تنضم إلى مسيرة الحداثة، وتكيف نفسها مع عدد من الوقائع المحيطة. ووجهت إيران بواقع إقليمي متغير، بينما عملت على الخروج من «غيبوبتها» الإسلامية. اتخذ قادة عرب بارزون ـ بمن فيهم

ياسر عرفات، عدو إسرائيل اللدود ـ من البيت الأبيض مقصداً، طيلة تسعينيات القرن المنصرم، لتوقيع المعاهدات مع إسرائيل. عملت الدول العربية في العام 2002، علاوة على ذلك، بمبادرة من السعوديين، على وضع خططها الخاصة المتعلقة بإنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي. شارفت حقبة مواجهة الصهيونية على الانتهاء أخيرًا، كما بدت الحال عليه، بينما وفر اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل المبررات للأنظمة العربية للتخلي عن كفاحها المكلف ضد إسرائيل، بما أنتجه من هزائم عسكرية ومآزق سياسية. تعين على إيران الابتعاد عما يضر بمصالح القوى العربية البارزة، بغية الاندماج في النظام السياسي الإقليمي، والتصالح مع تلك القوى.

أدركت القيادة الإصلاحية المستندة في سلطتها إلى القبول الشعبي، بما يتجاوز نطاق الحسابات الإستراتيجية سابقة الذكر، أدركت مدى ما تسبب به موقف إيران المعادي لإسرائيل من نفور لدى مواطنيها أنفسهم. استحقت القضية الفلسطينية النضال في نظر الشباب الإيراني، المتشبع بروح العالم الثالث الثورية، والفكر التحرري، خلال ستينيات القرن المنصرم، بينما لم يظهر نظراؤهم القدر ذاته من الحماسة ما بعد الثورة. يدرك الشباب الإيراني، المتبرم من بطالته الدائمة وبيئته الثقافية الفقيرة، ما أنتجه الفخار الأيديولوجي لأسلافه من ركود اقتصادي، وسمعة دولية متردية. يتمثل واقع إيران اليوم، بعد عقود من توظيف الخطاب المعادي لإسرائيل، في عجز رجال الدين عن إقناع ناخبيهم بسبب استمرار البلاد في سياستها العقديّة المعادية لإسرائيل، بينما لا تملك حدودًا مشتركة معها، أو تعاني من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. تتجسد المفارقة، فيما

يتعلق بالجمهورية الإسلامية، في توظيف نخبتها الحاكمة الصغيرة العداء لإسرائيل إلى أبعد الحدود. تعين على السياسيين الإصلاحيين الساعين إلى تمكين المواطنين، ناهيك عن تشكيل حكومة مسؤولة أمام الشعب، أن يأخذوا تلك العواطف الشعبية المتزايدة في الحسبان.

تعرضت سياسة إيران لأكثر الانتقادات حدة مما لا يتوقع من مصادر: عبد الله نوري، وزير الداخلية السابق، الذي برز بوصفه واحدًا من أكثر مَنْ يحظون بالاحترام من السياسيين الإصلاحيين. مثّل نوري، بالنظر إلى شعبيته ومكانته، أحد أول ضحايا هجوم المحافظين، حين أدين بتهم ملفقة، في العام 1999، ناهيك عن سجنه خمس سنوات. بثت محاكمة نوري يوميًا من قبل وسائل إعلام الدولة، بينما تسمر الإيرانيون، في أنحاء البلاد كافة، أمام أجهزة التلفزة لمتابعة ما لم يرد في أكثر خيالاتهم جموحًا. تحدث نوري، في انتقاد صريح للمتشددين، قائلاً: «ما الذي يجنيه الإيرانيون من هذا السلوك سوى تلقي التهم بدعم الإرهاب؟». أردف وزير الداخلية السابق قائلاً: «لا تعد الظروف الحالية مثالية، ولكن يتعين علينا التكيف مع الحقائق، ولا يجب أن نكون ملكيين أكثر من الملك»[25]. لم يدع نوري، على ضوء فشل السياسة الإيرانية ـ بما يمثل هرطقة لدى المتشددين ـ إلى إعادة تقييم طروحات الخميني حول إسرائيل فحسب، بل والتخلي عنها أيضًا.

لم يمثل نوري صوتًا معزولاً، علاوة على ما سبق، بالنظر إلى تداول تلك الآراء بصورة علنية متزايدة في دوائر الإصلاحيين. تملكت الجرأة اليومية الإصلاحية المؤثرة، «بنيان»، لتجاوز الخطوط الحمر في الجمهورية الإسلامية، عبر الإشارة إلى السمعة المخزية لإيران في المحافل

الدولية جراء دعمها للمنظمات الإرهابية. تحدثت «بنيان»، في افتتاحية مهمة في العام 2002، قائلة: «تعرضت مصالح إيران للخطر من قبل تلك الاتهامات في مناسبات عدة»[26]. تحدث محسن ميردامادي، السياسي الليبرالي البارز، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الإصلاحي، بما ينسجم مع ذلك، قائلاً:

«نلتزم بقيم معينة حول فلسطين، ولكننا نواجه حدودًا معينة، فيما يتعلق بذلك، على حد سواء. هل يمكننا أن نكون أكثر فلسطينية من الفلسطينيين أنفسهم؟، لا أعتقد أن ذلك ما ينبغي أن تكون الحال عليه. إن أصررنا على موقفنا فلن يدعمنا أحد في العالم الإسلامي، وسنكون بلدًا معزولاً منبوذًا»[27].

وصف العديد من الإصلاحيين سياسة إيران باللاعملية بما يتجاوز نطاق تلك التصريحات، بالنظر إلى الفجوة القائمة بين غاياتها المعلنة والتزاماتها الفعلية. استهزأ الإصلاحيون بالمتشددين لما يصدرونه من تصريحات نارية، بينما يكتفون بتقديم معونات بسيطة للجماعات الفلسطينية الراديكالية، بما لا يكفل تهديد وجود إسرائيل الفعلي. لا إمكانية لتلك السياسة اللاعقلانية لتحقيق الوعد المتمثل «بإزالة إسرائيل من الخارطة»، ولم تنجح إلا في فرض عقوبات على اقتصاد إيران النامي.

يجسد ذلك الواقع الذي أوجدته تركة الخميني، وأتعب إيران في الخلاص منه. مثلت معارضة إسرائيل، في نظر المتشددين الملتزمين بحماية عقيدة الدولة، مؤشرًا على ما يتمتعون به من صدقية أيديولوجية وبسالة ثورية. لا

يكترث متشددو إيران كثيرًا لعجزها عن تحقيق غايتها المعلنة المتمثلة في تدمير إسرائيل، بالنظر إلى ما يشكله التعبير عن العداء للدولة العبرية من مؤشرات على الولاء للثورة. لا يستثني ذلك العناصر الأكثر اعتدالاً، التي تكافح لتغيير العديد من جوانب أيديولوجية الدولة القاصرة عن بلوغ أهدافها ذاتيًا، حيث تبدو مقيدة بتلك التركة، غير قابلة لدفع الأثمان السياسية المطلوبة للقيام بمراجعة جوهرية لناحية مهمة من فكر الخميني. تتمثل الحقيقة، فيما يتعلق بخاتمي والإصلاحيين، في عدم اهتمامهم بمقاربة إيران تجاه إسرائيل بالمقام الأول، بالنظر إلى انصرافهم نحو الإصلاحات السياسية الداخلية، وشؤون السياسة الخارجية الأكثر أهمية، كإمكانية إقامة علاقات مختلفة مع الولايات المتحدة، مما حدّ من دوافعهم لمقارعة سياسة إيران الراسخة فيما يتعلق بإسرائيل. لا يعني ذلك عدم حدوث أي من التغيرات استنادًا إلى نجاح خاتمي في حشد الإجماع، من خلف الستار مجددًا على اتباع مقاربة أكثر براغماتية فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

عمل خاتمي سريعًا على التغيير من نبرة خطاب النظام، بينما لم تبدل إيران من حال عدائها لإسرائيل في الظاهر. ترك الرئيس الإصلاحي الباب مواربا لمشاركة باحثين يهود في «حوار الحضارات» الذي أطلقه. رفض خاتمي معاداة السامية صراحة، مبتعدا عن نبرة الخطاب الإيراني المألوفة، باعتبارها تمثل ظاهرة غربية غير مسبوقة في الحضارة الإسلامية. تحدث الرجل، فيما يتعلق بذلك الصدد، قائلاً: «ابتلينا بالطغيان والدكتاتورية في الشرق، لا الفاشية والنازية بأي من الأحوال»[28]. وفر خاتمي، ما يختلف من المقاربات بصورة جوهرية، بينما مال الخميني، في الكثير من

الأحيان، إلى نعت اليهود بأوصاف معادية للسامية، ناهيك عن إصرار أتباعه المتشددين على مهاجمة السياسيين العرب المنخرطين في عملية السلام مع إسرائيل.

كشف خاتمي النقاب، في مقابلته المؤثرة مع محطة «السي إن إن»، في يناير/ كانون الثاني 1998، عن التغير الطفيف الحاصل في سياسة إيران تجاه النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. انصبت التغطية الإعلامية لمقابلة خاتمي، في قسم كبير منها، على تلويحه بغصن الزيتون للولايات المتحدة، ووصفه عملية السلام بالضعيفة والظالمة. انتهز خاتمي المناسبة، مع ذلك، للتأكيد على «عدم نية بلاده فرض آرائها على الآخرين، أو الوقوف في طريقهم»[29]. عكس المتحدث باسم وزارة الخارجية، حميد آصفي، الموقف ذاته، قائلاً: «لن تتدخل إيران، بأي من الأشكال، في قرارات المجموعات الفلسطينية. نحترم القرارات كافة المتخذة من قبل غالبية الفلسطينيين»[30]. ألمح النظام الثيوقراطي بشكل جوهري إلى استعداده للقبول بما تقبله السلطة الفلسطينية والدول العربية البارزة من اتفاقات للسلام. مثّل ذلك تحولاً طفيفًا، وإن أمكن إدراكه، عن موقف الخميني المعادي لإسرائيل إلى أبعد الحدود.

تجسد الاختبار الأهم لسياسة إيران الجديدة في اجتماع القمة العربية، في العام 2002، الذي كرس مبادرة ولي العهد السعودي، الأمير عبدالله، الداعية إلى اعتراف العرب كافة بإسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي المحتلة، وقد تبنت جامعة الدول العربية هذه المبادرة، وذلك بإجماع عربي عليها، بعد موافقة الفلسطينيين. كان من شأن ذلك، في الماضي، أن يثير التحريض الإيراني ضد العرب، ناهيك عن عقد المؤتمرات لشجب تلك

المبادرة من قبل جماعات فلسطينية متشددة. اتخذ خاتمي قدم السبق، مع ذلك، في التعليق على المبادرة، قائلاً: «سنبارك ما يقبله الشعب الفلسطيني»[31]. وصف وزير الخارجية كمال خرازي، بصورة مماثلة، بيان القمة العربية «بمبادرة السلام الأكثر سخاء من قبل الدول العربية، التي تنسجم، في أكثر الأحوال تفاؤلاً، مع قرارات الأمم المتحدة»[32]. أخذ النظام الإيراني يتقبل حقائق حتمية معينة، على مضض، كما بدت الحال عليه، بعد عقود من الرفض لكل ما من شأنه الإقرار بحقوق إسرائيل.

لا يعقل أن يتخذ خاتمي مثل تلك المواقف من دون رضى المرشد الأعلى خامنئي. لا يستبعد، مع صعوبة الاطلاع على ما يدور في كواليس السياسة الإيرانية، أن يكون خاتمي قد نجح مجددًا في دفع المرشد الأعلى للقبول بتراجع مهم آخر عن شعارات الثورة الرنانة. واصلت إيران تقديم الدعم المادي للجماعات الفلسطينية المتشددة وحزب الله، ولكنها قبلت بشروط معينة لإيجاد نهاية محتملة للصراع. أدركت دولة الملالي، بغض النظر عن توجهاتها الأيديولوجية، أن مصالحها في الشرق الأوسط، وعلاقاتها مع الدول العربية الرئيسة تفوق في أهميتها معارضة طهران المنفردة لعملية السلام المدعومة من دول المنطقة. يظل السؤال الأبرز متمثلاً فيما إذا كان ذلك الموقف سيستمر مع صعود سياسي رجعي يسعى إلى إحياء «جذور الثورة».

تبوأ أحمدي نجاد سدة الرئاسة، في العام 2005، عازمًا على إضرام النيران الثورية التي خمدت منذ فترة طويلة، كما بدت الحال عليه. عمل الرئيس الإيراني الجديد على إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء، بالنظر إلى كونه أحد المحاربين القدامى المتشددين، المتأثرين بلا مبالاة المجتمع

بإرث الخميني وتضحيات الثورة. تتسم نظرة نجاد لإيران بالتناقض، عبر تشجيع السياسات الاقتصادية الحكومية، وإعادة فرض القيود الثقافية الإسلامية، وتقليص الحريات السياسية المحدودة التي حظي الإيرانيون بها خلال حكم الإصلاحيين. أثار أحمدي نجاد الاهتمام الأكبر، مع ذلك، على الصعيد الدولي، مسببًا الكثير من الخشية والقلق بين أوساط مواطنيه، والمجتمع الدولي على حد سواء.

أطلق أحمدي نجاد -خلال أحد المؤتمرات المثيرة التي ضمت راديكاليين، ورجعيين، ومتشددين من أنحاء الشرق الأوسط كافة، بما لا يثير استغراب المراقبين المختصين في شؤون الجمهورية الإسلامية- دعوته الشائنة إلى إزالة إسرائيل. واصل الرجل إبداء آرائه المقيتة، بمعزل عن الاحتجاج الدولي العارم، عبر إنكار الهولوكوست بوصفها تمثل «خرافة». مثّل الهجوم الشنيع على إسرائيل أمرًا اعتياديًا للرئيس المدافع عن إحياء البعد الإسلامي الشامل لثورة الخميني. ينزع أحد المنطلقات الرئيسة لفكر الخميني، في نهاية المطاف، إلى اعتبار إسرائيل كيانًا لا شرعيًا، وغرسًا استعماريًا في العالم الإسلامي.

يتمثل ما لم يثر انتباه الكثيرين في خطاب أحمدي نجاد بما يتجاوز نطاق الضجة الإعلامية والإدانات الدولية، في محاولته قلب «تسوية خاتمي». تحدث الرئيس الجديد، بهذا الصدد، قائلاً: «سيحترق كل من يقوم بخطوة تجاه إسرائيل بنيران غضب الأمة الإسلامية»[33]. يتجسد ما كان نجاد يحاول قوله، بصورة جوهرية، في أن الجمهورية الإسلامية لم تعد مستعدة لقبول عملية السلام التي حظيت بدعم المسؤولين الفلسطينيين والدول العربية. لن تكتفي إيران، في الواقع،

بتقديم الدعم للمجموعات الفلسطينية الراديكالية، الساعية إلى عرقلة أي اتفاق سلام مع إسرائيل، بل ستسعى كذلك، كما هو محتمل، إلى إعادة العمل بسياستها القديمة الرامية إلى تقويض الأنظمة العربية التي تطبع علاقاتها مع إسرائيل. لربما رأى نجاد في تعثر عملية السلام فرصة فريدة لاستغلال القضية الفلسطينية، بغية التأكيد على ما يملكه من أثر في المداولات الإقليمية الأوسع إطارًا. تتمحور السياسة في إيران حول غايات داخلية. سعى أحمدي نجاد، عبر تبني موقف تحريضي من إسرائيل، إلى دفع النظام الثيوقراطي، مع ميله المتزايد نحو الدبلوماسية عوضًا عن المواجهة، إلى تحدي المجتمع الدولي بصورة أكبر. أثبت الرجل خطأه في كلتا الحالتين.

تخطئ إيران إن اعتقدت أن بمقدورها تكريس نفوذها في الشرق الأوسط عبر معاداة الصهيونية، والدعوة إلى إزالة إسرائيل. لربما لقي خطاب نجاد آذانًا مصغية في الشارع العربي، ولكنه لم يؤثر في الأنظمة التي لم تزل تجنح نحو الخيار السلمي. سببت تصريحات نجاد، في الواقع، عظيم القلق في الرياض، والقاهرة، وغيرهما من العواصم الإقليمية، جراء تخوف الحكام مجددًا من تكرار ما حدث في ثمانينيات القرن المنصرم، حين تدخلت إيران الهدامة باستمرار في شؤونهم السياسية الداخلية. يتمثل ما يثير السخرية في إمكانية إسهام الخطاب الذي وُضع لبسط نفوذ إيران، في زيادة عزلتها بصورة إضافية.

صدر أحد ردود الأفعال الأكثر ذكاء من داخل الجمهورية الإسلامية ذاتها، حيث تجاوزت «تسوية خاتمي» أكثر تحدياتها جدية، كما بدت الحال عليه. كانت وزارة الخارجية أول من تبرأ من تصريحات نجاد، قائلة:

«تلتزم جمهورية إيران الإسلامية بميثاق الأمم المتحدة، ولم تستخدم القوة من قبل، أو تهدد باستخدامها، ضد أي بلد»[34]. تحدث الرجل القوي علي لاريجاني، أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، بما ينسجم مع ذلك، قائلاً: «لم يتغير موقف إيران من فلسطين، كما في الماضي. يعود الأمر للفلسطينيين لتقرير كيفية استعادة حقوقهم»[35]. لم يكن لمثل تلك التصريحات أن تصدر، بالنظر إلى هيكلية السلطة في إيران، من دون رضى المرشد الأعلى خامنئي، وغيره من أقطاب السلطة البارزين. صحيح أن الغرب قد دأب على توجيه الاتهامات لسيئ الطالع خاتمي، ولكن أحد أكثر إنجازاته استمرارية يتمثل في الإجماع القوي الذي حشده حول اتباع مقاربة أكثر انضباطًا فيما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهو ما لم يتمكن بروز جيل جديد من الرجعيين من شق صفوفه.

تبدو عداوة إيران لإسرائيل، بعد ما يقارب ثلاثة العقود من التغيير والإصلاح المتواصلين الأكثر ثباتًا من بين مرتكزات سياستها الخارجية. لا تزال مقاربة الجمهورية الإسلامية تستند، إلى حد كبير، إلى أيديولوجية ترى في إسرائيل تحديًا حضاريًا، وعميلاً مقيتًا للإمبريالية الأمريكية. لا يمكن، بكل الأحوال، عزو استمرارية تلك العداوة إلى أيديولوجية إيران الإسلامية بالمطلق. هاجم الخميني وأعوانه أمراء السعودية، في نهاية المطاف، باللغة القاسية ذاتها، طيلة ثمانينيات القرن المنصرم. تخلت إيران، فيما بعد، بالتدريج، عن عدائها للنظام السعودي، حين تعارضت مصالحها القومية مع طروحاتها الأيديولوجية، لتبدأ مرحلة جديدة من التهدئة أفادت كلا البلدين. تتمثل مشكلة مقاربة إيران التحريضية تجاه إسرائيل في أنها خدمت كلاً من متطلباتها

الأيديولوجية وحساباتها الإستراتيجية. لم يمتلك ملالي إيران ما يكفي من دوافع للتخلي عن سياسة احتملوا أعباء العقوبات والانتقادات الأمريكية في سبيلها.

عدلت إيران من سياستها العقديّة تجاه إسرائيل إبان حكم خاتمي، ليس إلا، حين دفعت الثيوقراطية لإعادة النظر في سياستها من قبل توليفة فريدة من التطورات الداخلية والإقليمية. بدت الحكومة الإصلاحية - الراغبة في استعادة مكانة إيران على الساحة الدولية، ودمج الجمهورية الإسلامية في الاقتصاد العالمي - عازمة على ضبط التوجهات الأيديولوجية للنظام. أسهم الموقف المتحدي لإيران، في تلك الأثناء، في عزلها عن مجريات السياسة الإقليمية، بينما كانت عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية تمضي قدمًا. لربما عارضت طهران، بشكل تلقائي، خطة السلام المدعومة من قبل الولايات المتحدة، ولكنها أصبحت على استعداد لتقبل حتمية السلام، ما إن أقر لاعبون مهمون، كالسعودية، بمبدأ التفاوض سبيلاً للتسوية، ناهيك عن حشدهم الإجماع الإقليمي وراء تلك المقترحات[1].

تراءى للعديد، إبان فترة حكم الإصلاحيين المثيرة، أن إيران قد أنهت ارتباطها الطويل بالإرهاب أخيرًا. تخلت الجمهورية الإسلامية عن حلفائها الإرهابيين العاملين في الخليج العربي، ناهيك عن حل فرق الاغتيالات التي تستهدف معارضيها في المنفى. مثّل الصراع العربي ـ الإسرائيلي إحدى آخر السوح، التي ما انفكت إيران توظف فيها الإرهاب،

(1) من المعلوم أن المملكة العربية السعودية لم تدعم هذه المقترحات إلا بعد موافقة الفلسطينيين وإجماع الأمة العربية عليها.

خدمة لأهدافها السياسية. فشلت حكومة خاتمي في نهاية المطاف، مع كل ما بذلته من جهود للحد من ارتباط إيران بالإرهاب، في قطع صلاتها مع المجموعات الراديكالية المناهضة لإسرائيل.

لا يرجح، في يومنا هذا، أن تتغير سياسة إيران بصورة مؤثرة، بالنظر إلى تجذر سلطة المحافظين في البلاد، وانهيار الجهود الدبلوماسية المنصبة على تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. لا يعني ذلك أن تشدد إيران يطغى على المشهد بأكمله، استنادًا إلى تغير موقف الجمهورية الإسلامية من إسرائيل، بالرغم من خطابها الناري، ناهيك عن صمود «تسوية خاتمي»، بالرغم من محاولات الحكومة الجديدة الارتداد إلى موقف أكثر تشددًا. يتمثل السبيل الأنسب، في نهاية المطاف، لإبعاد إيران عن الصراع العربي ــ الإسرائيلي في إطلاق الولايات المتحدة، والدول العربية الرئيسة، جهودًا دبلوماسية منسقة لحل الخلافات المتبقية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. قد يبدو ذلك بعيد المنال، بالنظر إلى بروز حماس أخيرًا. يمثل الشرق الأوسط أرضًا للمفاجآت في الكثير من الأحيان. قد تخفف أعباء الحكم من تشدد القيادة الفلسطينية الجديدة، مما يدفعها إلى النظر في إمكانية التفاوض سبيلاً للتسوية. لن يحد مثل ذلك التطور من راديكالية إيران فحسب، بل سينهي نزاعًا مريرًا قوض استقرار الشرق الأوسط إلى حد بعيد.

الخاتمة

الفهم الصحيح لإيران

تمر إيران اليوم بمرحلة انتقالية. تُصوّر الجمهورية الإسلامية، بصورة ساخرة، في الكثير من الأحيان، مع سعيها المتواصل لالتماس نظام حكم يوفق بين معتقداتها الدينية ودعاويها الجمهورية، تصور بوصفها دولة تحكم من قبل نظام صارم، يقوده رجال دين رجعيون باسم أيديولوجية متحجرة. تُهاجم إيران باستمرار بوصفها قوة براغماتية في المقام الأول ـ وإن أخضعت بعض سياساتها الخارجية لقيم ثورية راديكالية ـ جراء سعيها الدؤوب لقلب النظام الإقليمي. كثيرًا ما يرى صناع السياسة الأمريكيون، حين ينظرون إلى إيران، ظلالاً من التحولات الديموقراطية التي عمت أوروبا الشرقية في أعقاب الحرب الباردة، أو الأنظمة الشمولية في أمريكا اللاتينية التي رضخت لضغوط شعوبها في نهاية المطاف. يجدر بنا، بالنظر إلى ما يسم إيران من تعقيد، أن نضع المقارنات جانبًا، ونحاول فهم الجمهورية الإسلامية استنادًا إلى خصوصيتها.

لم يَرَ ملالي إيران - المبتهجون بالنصر، عشية ثورتها المفصلية، بالنظر إلى اعتقادهم بقدرة نظامهم الجديد على تجاوز تناقضاتها بصورة أو بأخرى - صعوبة تذكر في التوفيق بين الضرورات الإسلامية والمتطلبات الديموقراطية. ألقت مكانة آية الله الخميني، خلال العقد الأول من الثورة، ناهيك عن سلطته المطلقة، بظلالها على ما يسم

الدولة من مفارقات. أرغمت شخصية الخميني الآسرة الفئات السياسية المختلفة في إيران على تجاوز خلافاتها، والحد من دعاويها الأيديولوجية. خدمت الانتخابات الخميني بصورة رئيسة، في الوقت ذاته، لما وفرته من دعم شعبي لسياساته، وخياراته، وممثليه. غيرت سلسلة من الأحداث في أواخر الثمانينيات من نمط الحكم ذاك بصورة نهائية. أسهم انتهاء الحرب الطويلة مع العراق، ووفاة الخميني بعد مضي عام على ذلك، وبروز جيل جديد من الساسة، في إنهاء الإجماع السائد داخل النظام الثيوقراطي. تكشفت النوازع المتنافسة والانقسامات الأيديولوجية، التي كانت مكتومة في السابق، ناهيك عن تقويض الإجماع السائد من قبل الجماهير المتململة.

تصدع نظام ما بعد الخميني سريعًا، بالنظر إلى انغماس الفئات المتنافسة، من رجال دين وسياسيين، في جدالات داخلية هدامة حول جوهر الثيوقراطية وتوجهاتها. سعى بعض المخلصين من أتباع الخميني إلى تكريس الوضع القائم، والتأكيد على الأهمية القصوى للطروحات الدينية والقيم الثورية في تنظيم المجتمع. أسهم عقدان من السياسات الفاشلة ناهيك عن الغالبية التي برزت ما بعد الثورة، في تغيير المشهد الوطني، وإنتاج حركة إصلاحية دعت إلى إقامة دولة تستند في شرعيتها إلى القبول الشعبي. وقف البراغماتيون في المنتصف بين الفريقين السابقين، لا ينشغلون كثيرًا بالتوجهات الثورية أو التعددية الديموقراطية، بل الحاجة إلى إقامة نظام اقتصادي فاعل، يلبي على أقل تقدير، الحاجات المادية للطبقة الوسطى المتبرمة، وجيل الشباب الصاعد. يتمثل الجانب المدهش للجمهورية الإسلامية في عجز الانتخابات والاستفتاءات،

كما تبدو الحال عليه، عن إخراج أي من تلك الفئات من المشهد الوطني، لتستمر على الدوام، وتصارع بعضها بعضًا على النفوذ، وترتد إلى أعقابها كلما نكصت.

أسهم تماسك الجمهورية الإسلامية، وتمتع فئاتها المختلفة بالمرونة، في الوقت ذاته، في الخروج بمبادرة أمريكية ضعيفة أخرى: خطة من قبل وزارة الخارجية لتقديم 85 مليون دولار تشجيعًا للديموقراطية في إيران. تعمل إدارة بوش، كما تبدو عليه الحال، على استحضار حقبة أوروبا الشرقية، حين استخدمت الولايات المتحدة الإذاعات الموجهة، وقدمت الدعم المباشر لجماعات المعارضة، بغية المساعدة في تقويض الحكومات الشمولية هناك. تختلف الظروف في إيران إلى حد كبير عن تلك المحيطة بسقوط الأنظمة الدكتاتورية في أوروبا. لا تتسم الثيوقراطية الإيرانية بما كانت عليه دول أوروبا الشرقية من هشاشة، ناهيك عن لا عملانية الفكرة المتمثلة في توجيه الإذاعات نحو مجتمع مثقف، منغمس في الجدال بالفعل. يصعب خطاب إدارة بوش، في الواقع، علاوة على ما تنوي تقديمه من دعم مادي، من مهمة أنصار الديموقراطية التي تهدف إلى دعمهم، بالنظر إلى ما يمكن أن يتعرضوا له من هجوم بوصفهم عملاء «للشيطان الأكبر».

تغيرت توجهات إيران الدولية، في الوقت ذاته، متخلية عن إرثها الراديكالي لحساب مصلحتها القومية. حصر ملالي إيران طموحاتهم الإسلامية ضمن حدود بلادهم، أخيرًا، بعد عقود من الفشل في إعادة صياغة معايير المنطقة. تحولت إيران، بالرغم من استمرارية خطابها الثوري، من دولة «إنقاذية» تسعى إلى تصدير نموذجها في الحكم، إلى

أخرى عقلانية تمحور سياستها الخارجية حول ما هو براغماتي من الحسابات. لا يتسم ذلك التحول بالكمال أو الشمولية، حيث لا تزال مقاربة إيران تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تستمد من حسابات قاصرة عن بلوغ أهدافها ذاتيًا، تستند، على قدم المساواة، إلى اعتبارات سياسية داخلية وضرورات أيديولوجية. يمكن للثيوقراطية اتباع سلسلة محيرة من السياسات، بدءًا من التعاطي العملي مع روسيا، انتهاء بالمعارضة الشديدة لعملية السلام.

أربك التحدي المتمثل في إيران جيلين من صناع السياسة الأمريكيين، بالنظر إلى مزاوجتها بين الثورية والبراغماتية. سيصمد النظام الثيوقراطي، على الأرجح، بالرغم من تناقضاته وصراعاته الداخلية، على النقيض من الافتراض القائم في واشنطن بأن الجمهورية الإسلامية بلد ضعيف، يمكن أن ينهار بسهولة جراء الضغوط الأمريكية المتواصلة. لا يمثل الكفاح الداخلي، كما تتجسد الحقيقة في إيران اليوم، نزاعًا بسيطًا بين الملالي والشعب. تضمن مرونة ولا مركزية نظام إيران الإسلامي استمرارية نخبته الحاكمة، واستبقاء مناصريه الغيورين. تناقض الترتيبات المؤسساتية المعقدة للثيوقراطية ـ حيث تتعارض الفروع المنتخبة للحكومة، المدينة للشعب، في الكثير من الأحيان، مع الهيئات اللامنتخبة الفكرة المتمثلة في وجود حدود واضحة بين النظام والجماهير. ينطلق أي تقييم سليم للسياسة من استبعاد وهم تغيير النظام الذي لا يزال يغري العديد في واشنطن.

اتبعت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء بأشكال متعددة، منذ قيام الجمهورية الإسلامية، متكلة بالأساس على السياسات العقابية والضغوط

الاقتصادية لدفع إيران في الاتجاه الصحيح. تم توثيق فشل هذه السياسة بشكل روتيني من قبل وزارة الخارجية الأمريكية التي تصر على إصدار تقارير تنتقد إيران بوصفها أكثر الدول الفاعلة في دعم الإرهاب، ناهيك عن التحذير من التقدم السريع لبرنامجها النووي نحو امتلاك قدرات عسكرية. فشل الدبلوماسيون الأمريكيون، بعد سبعة وعشرين عاماً من العقوبات والاحتواء، في إدراك السبب الكامن وراء عدم تغير سلوك إيران السلبي بصورة مؤثرة. يتمثل ما هو أكثر غرابة في تمتع سياسة الاحتواء الفاشلة بإجماع واسع في الحزبين، بالنظر إلى التزام إدارتي كلينتون وبوش، على اختلافهما، بتوجهاتها إلى حد بعيد. لا تزال سياسة بوش الرئيسة تعكس الإجماع السائد حول الاحتواء، بالرغم من جنوح إدارته، في بعض الأحيان، نحو الدعوة إلى تغيير النظام. لا تجمع دوائر واشنطن السياسية، كما هو ظاهر، على شيء كما الفشل.

يتمثل الجانب الآخر للسياسة الأمريكية في الإصرار على مسألة «الربط». تمسكت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بضرورة تغيير السياسات الإيرانية بمجملها، قبل حدوث تطبيع كامل في العلاقات بين البلدين. لا يمكن لإيران وإن علقت أنشطة حساسة ضمن برنامجها النووي أن تتوقع رفعًا ملموساً للعقوبات، أو استئنافاً للعلاقات الدبلوماسية مع أمريكا. يتم الربط، بشكل جوهري، بين جميع جوانب سلوك إيران السلبي: يتعين على طهران وقف معارضتها لعملية السلام، ونبذ الإرهاب، والتخلي عن برنامجها النووي، قبل التمتع بمزايا العلاقات الروتينية مع الولايات المتحدة. تصر واشنطن باستمرار على وضع شروط مسبقة، عوضاً عن الانخراط في عملية دبلوماسية شاملة ترعى مصالح كل من الطرفين.

تتمثل مشكلة سياسة الربط فيما أنتجته من شلل ـ يمكن أن يؤدي، في نهاية المطاف، إلى بروز إيران نووية، تحتفظ بصلاتها مع المنظمات الإرهابية. لا يتعين على الولايات المتحدة، بغية إحراز تقدم، أن تعدل من سياستها المتعلقة بالاحتواء فحسب، بل التخلي عن الربط بين ممارسات إيران كذلك.

تتجسد القضية، بشكل جوهري، في النزاع القائم بين نظامين سياسيين داخليين. خشيت الإدارات الأمريكية المتعاقبة – بالنظر إلى الطبيعة الاستفزازية لسياسات إيران، وتعدد جوانب سلوكها السلبي ـ من تقديم التنازلات لطهران، ما لم تطمئن إلى تغيير سياستها الخارجية بالمجمل. لم تتملك الثقة، بالمقابل، حكام إيران في الولايات المتحدة، بعد ما يقارب ثلاثة العقود من العداء والشكوك، ناهيك عن عدم اقتناعهم، بعد كل ما صدر من تصريحات عن القادة الأمريكيين، بأن الولايات المتحدة قد تخلت عن هدفها الرئيس المتمثل في تغيير النظام. يعود السبب في استمرارية الوضع الشاذ بين البلدين إلى تعارض نظاميهما السياسيين، وافتقار رجالات الدولة فيهما إلى الخيال والإقدام.

أقدمت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، في أيار/ مايو من العام 2006، على خطوة مهمة فيما يتعلق بتعاطي واشنطن مع إيران، معلنة استعداد أمريكا للمشاركة مع طهران في محادثات متعددة الأطراف، ترتكز حول المسألة النووية بصورة حصرية. تتمثل مشكلة تلك البادرة الدبلوماسية في حصرها النزاع القائم بين الولايات المتحدة وإيران في مسألة التسلح لا أكثر. ينبع سعي إيران لامتلاك أسلحة نووية، في المقام الأول، من علاقتها المتوترة بالولايات المتحدة. يتعين على أي دبلوماسية

ناجحة، في هذا الصدد، أن تأخذ في الحسبان مخاوف كل من الطرفين. لا يرجح أن يتم التفاوض على اتفاقية نووية راسخة، طالما بقي الخلاف السياسي والإستراتيجي قائماً بين البلدين.

لم يحن الوقت، فيما يتعلق بالتعاطي مع إيران، لتعديل السياسات فحسب، بل وتغيير نموذج التعامل بأكمله. يمكن للولايات المتحدة، عند صياغة إستراتيجيتها حول إيران، أن تستقي العبر من تاريخ علاقاتها مع الصين، حيث يحكم نظام أيديولوجي آخر يتأرجح بين الحداثة والتشدد. يتسم تاريخ العلاقات الصينية - الأمريكية، بصورة مماثلة، بالكثير من الشحن العاطفي، استناداً إلى الحرب التي خاضتها الصين ضد أمريكا في كوريا، وما قدمته من دعم كبير للمقاومة الفيتنامية، ناهيك عن العقود التي أمضتها في أبلسة الولايات المتحدة وطبقتها السياسية. مكنت المصالح المشتركة الملحة الطرفين، بطريقة أو بأخرى من تجاوز عدائهما التاريخي، وإقامة علاقات بناءة. يملك البلدان، في يومنا هذا، أهدافاً مشتركة مهمة، مع ما يفصل بينهما من اختلافات جوهرية. يشمل التعاون بين واشنطن وبكين مسائل معينة، بينما تختلفان بشدة حول أخرى. لا تحول معارضة أمريكا لسياسة الصين المتعلقة بتايوان دون التعامل مع بكين لحل مسألة كوريا الشمالية، وتعزيز الاستقرار في شمال شرق آسيا. أدركت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، علاوة على ذلك، منذ دبلوماسية الاختراق التي اتبعها ريتشارد نيكسون، أن التجارة، الهادفة إلى دمج الصين في الاقتصاد العالمي، تمثل وسيلة فاعلة للحد من نزعات النظام الأيديولوجية. تخلت أمريكا بحكمة، فيما يتعلق بالصين، عن سياستي الاحتواء والربط. يمكن للولايات المتحدة وإيران اتباع نموذج مماثل من التنافس والتعاون في الوقت ذاته.

يتجسد السبيل الأنسب للوصول إلى مثل تلك العلاقة الناضجة في البدء في مفاوضات مباشرة مع الجمهورية الإسلامية حول المسائل الأكثر أهمية – برنامج إيران النووي، ورعايتها للإرهاب، ومستقبل العراق. لا ينذر استمرار الخلاف حول المسألة الأولى، بينما تقترب إيران من امتلاك القدرة النووية، بإمكانية تجاوز الثيوقراطية العتبة النووية فحسب، بل وتصنيع القنبلة كذلك. وظفت إيران الإرهاب بالقدر الأكبر في الصراع العربي – الإسرائيلي، ناهيك عما أشارت إليه جهات موثوقة، «كلجنة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر»، من قيام عناصر إيرانية بإيواء مشتبهين من القاعدة. يتعين على واشنطن، علاوة على ذلك، بينما تغرق في المستنقع العراقي، أن تلتمس إستراتيجية تخول القوى الإقليمية المشاركة في إعادة إعمار العراق وتأهيله.

يجدر بالجانب العملي، لمثل تلك الدبلوماسية، إطلاق ثلاثة مسارات تفاوضية منفصلة، بما يمكن الطرفين من التباحث حول كل من تلك المسائل. لا ينبغي مع تخلي واشنطن عن سياسة الربط، أن يعتمد التقدم في أي من المسارات على الآخرين بالضرورة. إن تقدمت الولايات المتحدة وإيران، على سبيل المثال، بخطى حثيثة في المسار النووي، فلا يجدر بالمفاوضات أن تتوقف لعدم حصول تقدم في مسألة الإرهاب أو العراق. لا بد من الإشارة، على حد سواء، إلى أن التقدم الفعلي في أي من المسارات يمكن أن ينعكس بالإيجاب على الآخرين. ستنزع إيران إلى ضبط توجهاتها الراديكالية، والحد من دعمها للإرهاب، إن استشعرت تحسن وضعها الأمني، وجنت الفوائد من العقود التجارية المربحة مع الشركات الأمريكية.

لا بد أن تحظى مسألتا العراق والبرنامج النووي بالأولوية في أي مفاوضات محتملة، بالنظر إلى الحاجة إلى وضع إستراتيجية سياسية في العراق، وتسارع الخطر النووي الإيراني. تنبع طموحات إيران النووية من رغبتها في امتلاك قدرة رادعة حقيقية ضد سلسلة من التهديدات المتزايدة، الموجهة من الولايات المتحدة على وجه الخصوص. يتمثل السبيل الأنسب لإقناع إيران بتعليق أنشطتها النووية الحساسة، عوضًا عن التهديد بفرض العقوبات، في إيجاد السبل الكفيلة بالحد من مخاوفها الإستراتيجية. ستسحب الورقة النووية بصورة فاعلة من أيدي حكام طهران، إن تخلت واشنطن عن عدائها، وطمأنت إيران إلى مراعاة مصالحها في أي من المخططات المستقبلية للخليج، ناهيك عن التخفيف من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها. آن الأوان لصناع السياسة الأمريكية كي يدركوا، عقب سنوات من مفاوضات إيران العقيمة مع أوروبا، ونبذها على الصعيد الدولي، وتخويفها عسكريًا من آن لآخر، أن التهديدات لا تسهم إلا في تقوية موقف النظام الثيوقراطي، وزيادة الفاعلية الإستراتيجية للقنبلة النووية.

لا بد أن تركز المفاوضات على العراق، في مسار منفصل مجددًا، ناهيك عن السبل الأنسب لتنسيق السياسات الأمريكية والإيرانية هناك. عملت واشنطن جاهدة، منذ الإطاحة بصدام على الحد من تأثير إيران في العراق، محذرة طهران باستمرار من مغبة التدخل في شؤونه. تملك واشنطن وطهران، في الواقع، الكثير من المصالح المشتركة في العراق، بالرغم من سعي إيران المتواصل إلى دعم حلفائها الشيعة وتسليح ميليشياتهم، ناهيك عن الاتهامات الظاهرية المتبادلة بين البلدين. تحرص إيران بقوة، كما

الولايات المتحدة على تجنب وقوع حرب أهلية، وبقاء العراق موحدا. يدرك النظام الثيوقراطي، علاوة على ذلك، أن أفضل السبل لتحقيق غاياته في العراق يكمن في دعم العملية الديموقراطية، التي تسهم في تمكين الشيعة في نهاية المطاف. ستتمكن الحكومة الشرعية الفاعلة في العراق من تحييد المتمردين، واستنزاف ما تبقى من قوة للبعثيين، وإدماج السنة المعتدلين في نظام حكم تعددي. لم يتحول ملالي إيران، من قبيل المصادفة، إلى مدافعين أقوياء عن التعددية الديموقراطية في العراق، ناهيك عن سعيهم إلى احتواء العنف الطائفي المتصاعد الذي يهدد اللحمة السياسية في البلاد.

تتمثل نقطة البداية لأي مفاوضات في ضرورة الإقرار بما تملكه إيران من تأثير هائل في مستقبل العراق. يتجسد التحدي الذي تواجهه واشنطن في العمل مع طهران على توظيف ذلك التأثير بشكل بناء. يتعين على واشنطن كذلك، بينما تسعى إلى وضع أجندة تقوم على المصالح المشتركة، أن تستلهم الدروس من نجاحها في جلب الاستقرار إلى أفغانستان، بعد الإطاحة بطالبان، حيث عملت على إقامة شبكة دولية أشركت القوى الإقليمية كافة في إعادة إعمار البلاد. يمكن للولايات المتحدة وإيران الانخراط في مفاوضات مثمرة، عبر اتباع ذلك النموذج في العراق، ناهيك عن النجاح في تنسيق سياساتهما. يمكن لإيران كذلك، على سبيل المثال، أن تدعم جهود الولايات المتحدة، فيما يتعلق بإعادة بناء الاقتصاد العراقي، عبر ما يربطها من علاقات بمجتمع التجار العراقي، في الجنوب على وجه الخصوص، علاوة على صلاتها السياسية ببغداد. توجد الولايات المتحدة، بالفعل، على أرض العراق، ولكن وجودها القسري

ذاك يمكن أن يدعم من قبل «القوة الناعمة» لإيران. تتمتع حوزات إيران، ورجال دينها، وتجارها، وسياسيوها بتأثير كبير في النخب الحاكمة في بغداد، كما غيرها في العراق. تتبوأ طهران الموقع الأفضل للحد من نزعات الشيعة الانفصالية، وكبح اللاعبين المتمردين، كمقتدى الصدر. سيكون من المستحيل التوصل إلى مثل تلك الترتيبات، طالما نظرت الولايات المتحدة إلى إيران بوصفها منافساً ذا تأثير سلبي. يمكن لواشنطن وطهران، على النقيض من ذلك، إن وحدتا جهودهما، عوضاً عن التنافس فيما بينهما، أن تمضيا بعيداً في منع تقسيم العراق، والحفاظ على استقرار منطقة الخليج الحساسة.

يتمثل أكثر مواقف إيران ثباتاً في معارضتها لعملية السلام التي عبرت عنها، في الكثير من الأحيان، عبر دعم الإرهاب. يتجذر عداء إيران لإسرائيل في إرثها الثوري، ناهيك عن تكريسه من قبل ما عادت به تلك السياسة من فوائد إستراتيجية. استحقت تلك الفوائد في نظر طهران، ردحاً طويلاً من الزمن، ما دفعته من أثمان جراء العقوبات والانتقادات الأمريكية بحقها. يتعين على واشنطن، كي تغير من سياسة إيران، أن تعيد النظر في حساباتها. إن دخلت إيران في علاقة بناءة مع الولايات المتحدة، فستخسر، للمرة الأولى، فوائد ملموسة جراء استمرار عداوتها لإسرائيل. يشير تاريخ الجمهورية الإسلامية، بالفعل، إلى استعداد النظام الثيوقراطي للتخلي عن الإرهاب مقابل الحصول على مغريات كافية.

لا يحتاج المرء الكثير من التمحيص في علاقات إيران الدولية كي يدرك أن تشددها لا يتسم بالاستمرارية. يدلل تخلي طهران البراغماتي عن الإرهاب، في الخليج العربي وأوروبا على أن الضغوط الدبلوماسية

والحوافز الاقتصادية يمكن أن تشجع الاعتدال في الجمهورية الإسلامية. تتسم الدروس المستقاة من تجارب دول الخليج وأوروبا، فيما يتعلق بذلك الصدد، بالكثير من الأهمية. ما فتئت إيران، ردحًا طويلاً من الزمن، تغتال المعارضين في أوروبا، وتدعم قوى المعارضة في دول الخليج. بلغت تلك الممارسات ذروتها، في العام 1992، حين أقدم العملاء الإيرانيون على اغتيال قيادات كردية في مطعم ميكونوس في برلين. قرر الاتحاد الأوروبي سحب مبعوثيه من طهران بصورة عاجلة، إثر إدانة مسؤولين إيرانيين في إحدى محاكم برلين، في العام 1997، ناهيك عن فرض ألمانيا قيودًا تجارية على إيران. تخلت إيران عن استهداف المعارضين في المنفى، بالنظر إلى أهمية علاقاتها التجارية والدبلوماسية مع أوروبا، لتسدل الستار على أحد الفصول المظلمة لمسلسل إرهابها الرسمي. تمثل الشرط المسبق للسعودية ودول الخليج لتطبيع العلاقات مع إيران، على حد سواء، في وقف دعمها للجماعات المعارضة في تلك الدول. أوقفت إيران تدخلها في الشؤون الداخلية لدول الخليج، مجددًا، بالنظر إلى أهمية علاقاتها الإستراتيجية والاقتصادية معها. تكشف كلتا الحالتين عن قابلية إيران للتأثر بالضغوط الدبلوماسية والحوافز الاقتصادية، وهو ما ينبغي على الولايات المتحدة الاستفادة منه.

يمكن لعملية تفاوضية ناجحة، بينما تسعى الولايات المتحدة وإيران إلى حل خلافاتهما حول العراق والتسلح النووي، أن تثني طهران عن معارضتها لعملية السلام ودعم الإرهاب. يتمثل جوهر هذه الدبلوماسية في التركيز على نقاط التوافق المحتملة، بينما يتجاوز البلدان عداءهما، بشكل تدريجي، ويدخلان مرحلة جديدة من العلاقات. يمكن لواشنطن

وطهران، ما إن يتم ذلك أن يتوصلا إلى تفاهم حول قضية الإرهاب الشائكة. يصعب التحدث عن إمكانية أداء إيران دورًا فاعلاً في الحرب على الإرهاب، ولكن اتباع دبلوماسية شاملة يمكن أن يضمن، إلى حد بعيد، عدم بقائها داعمًا رئيسًا لقطاع واسع من المنظمات الإرهابية.

تستند هذه المقاربة الجديدة، بالأساس، إلى الفهم المتمثل في أن الجمهورية الإسلامية ستبقى مشكلة ينبغي حلها على المدى المنظور. لا تجسد هذه المقاربة احتواء أو تحالفًا، بل شراكة انتقائية حول عدد من القضايا البارزة. يمكن للولايات المتحدة، عبر إدماج إيران في الاقتصاد العالمي، وحوار الأمن الإقليمي، أن تشجع التعاون حول مسائل ذات اهتمام مشترك. تهتم أمريكا، بالتأكيد، بما يحدث من نضالات داخلية في إيران، ولكنها تعرقل التحول الديموقراطي عبر إصرارها على سياسة الاحتواء، والدعوة المتواصلة إلى تغيير النظام. يمكن لواشنطن، على النقيض من ذلك، عبر العمل على استيعاب إيران في النظام القائم، أن تفعل الكثير لإضعاف المتشددين، الملتمسين عداء الولايات المتحدة، والعزلة الدولية، لتعزيز سلطتهم. لن يسهم العمل على إقامة شراكة انتقائية، على المدى الطويل، في توفير الحوافز لإيران لأداء دور مسؤول في المنطقة فحسب، بل ودفع قيادتها، بصورة تدريجية، إلى تجاوز المآزق الأيديولوجية التي أبعدتها عن قطاع واسع من الجماهير.

لن تواجه الولايات المتحدة تحديًا عالميًا منفردًا، في مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، بل مجموعة من المنافسين الإقليميين على السيطرة. تمثل إيران أحد أولئك المنافسين: قوة متوسطة تسعى للتأثير في النزعات السياسية في منطقتها. يتجسد السبيل الأنسب للتعامل

مع مثل تلك الدولة في توظيف مجموعة متكاملة من الأدوات الدبلوماسية، والسياسية، والاقتصادية. ستتصف الولايات المتحدة بالحكمة إن تخلت عن خطاب إدارة ريغان، وسياسات الحرب الباردة. يتطلب إصرار أمريكا، في نهاية المطاف، على تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط اتباع مقاربة خلاقة إزاء جمهورية إيران الإسلامية.